الجانب الحقوقي في القرآن الكريم "آية المداينة نموذجاً"

عصام خالد الخليف، د. فريد محمد نزار فنري، د. ياسين محمد علوش

القانون الخاص، كلية الشريعة والحقوق، جامعة إدلب

الملخص:

إنّ الشريعة الإسلامية هي رسالة خالدة، وهذا الخلود يتطلب شروطاً وموجبات، وهي لا تحتاج إلى برهان لمن يؤمن بالرسالة المحمدية، أما من لا يؤمن بها فإنه لا يعترف إلا بالأدلة المادية والنصوص العملية، فالشريعة الإسلامية كان لها سبق في وضع النظريات الفقهية في مختلف المجالات التي يحتاجها الإنسان في حياته، وقد استمد معظم فقهاء القانون آراءهم من هذه النظريات لثبوت صحتها وقابليتها للتطبيق والاستمرار. فالقارئ للقرآن الكريم المتخصص في علم من العلوم الكونية يدرك أن أساس ما تعلمه في علمه موجود في هذا الكتاب المقدس، على أنه إعجازٌ علمي ودليلٌ على خلود الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان، وفيما يخص مجالَي العلمي وتخصصي فإنّ القرآن الكريم نص على آية المداينة، التي بنى عليها الفقهاء نظرياتهم الفقهية في المجال المدني لاحقاً، وأصبحت أساساً ومرتكزاً قانونياً لحفظ حقوق الناس في العالم أجمع.

كلمات مفتاحية: المداينة، المعاملات المدنية، المعاملات التجارية، الدين في القرآن الكريم.

The Legal Aspect in the Holy Qur'an "The Verse of Debt as a Model"

**Essam Khaled Al-Khalif, Dr. Farid Muhammad Nizar Fenry, d.
Yassin Muhammad Alloush**

Private Law, Faculty of Sharia and Law, University of Idlib

Abstract:

The Islamic law is an eternal message, and this eternity requires conditions and obligations, and it does not need proof for those who believe in the Muhammadan message. As for those who do not believe in it, they only recognize material evidence and practical texts. Islamic law had already developed theories of jurisprudence in various areas of human life. Most of the legal scholars have derived their opinions from these theories to prove their validity, applicability and continuity. The reader of the Holy Qur'an who specializes in one of the cosmic sciences realizes that the basis of what he learned in his knowledge is found in this Quran, as a scientific miracle and as evidence of the eternity of Islamic law and its validity for every time and place, and with regard to my scientific field and my specialization, the Holy Qur'an stipulates the verses of debt, on which. the jurists developed their jurisprudential theories in the civil field later, and they became a legal basis and foundation in preserving the rights of people all over the world.

Keywords: debt, civil transactions, commercial transactions, debt in the Holy Quran.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد بن عبد الله، اللهم اجعل عملي خالصاً لوجهك الكريم وفيه منفعة للمسلمين وسائر البشرية أجمعين، أما بعد: فقد جاءت الشريعة الإسلامية منهج حياة يحقق السعادة والخير لكل من طبق أحكامها، سواء آمن بها عقيدة أم اكتفى بأحكامها الأخلاقية والعملية، فقد ثبت للعقلاء علو أحكامها وسعة تنظيمها لمختلف جوانب الحياة وملاستها للواقع وصلاحيتها للتطبيق في كل زمان ومكان.

لذلك لا غرابة في أن نجد في القرآن الكريم آية تنظم حالة المدينة بين الناس بشكل دقيق ومفصل، وكأننا أمام نص قانوني في أحدث القوانين المدنية، ويراعي هذا النص مختلف أحوال أطراف العقد من حيث القدرة والضعف والحالة النفسية وطبيعتهم البشرية، ويراعي حالة الشهود على العقد وشروطهم، ويميز بين أنواع الديون ليراعي مصلحة أطراف العقد المالية ومصلحة المجتمع بشكل فريد، والحقيقة أننا لن نجد نصاً قانونياً بهذه الدقة والكمال يجمع بين المحافظة على حقوق الناس سواء كانت كبيرة أم صغيرة، ويبحث في الوقت ذاته في الطبيعة البشرية للمشاركين في هذا العقد جميعاً، ليراعي ظروفهم ويحافظ على الحقوق ويحميها، فهذا شرع الله الذي يعلم مكنون النفوس وما فيه خير الناس، نعم لا غرابة فهي الشريعة الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان المتصفة بالكمال.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كون الأحكام العملية التي سوف أتحدث عنها هي من قول رب العالمين، وقطعية الثبوت لورودها في القرآن الكريم، وقد أخذ بها الفقه القانوني بعد قرون متأخرة كما هي، ولكن نسبت هذه النظريات الفقهية إلى رجال القانون، حتى انخدع مسلمون كثير بهذه المقولات، واعتقدوا حقيقة أن هذه النظريات القانونية هي من جهدهم الفكري، على الرغم من أن من المسلمين من هم أصحاب اختصاص قانوني وقرؤون القرآن، وتمر عليهم هذه الأحكام العملية، ولم يبيّنوا للعالم صراحة أساس هذه النظريات القانونية، وأن أصلها ومنبعها هو القرآن الكريم، وإنما اعتنوا بشرح آيات القرآن الكريم

واستنباط الأحكام منه، دون الالتفات إلى حقيقة أن فقهاء القانون أخذوا أساس نظرياتهم من القرآن الكريم وجددوا المصدر ونسبوا هذا الجهد لفكرهم فقط، ومنها توثيق الديون والتفريق بين المعاملات المدنية والمعاملات التجارية.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في بيان الأحكام القانونية المستفادة من آية المداينة في القرآن الكريم من خلال تتبع آراء المفسرين والفقهاء المسلمين في بيان أحكام هذه الآية، وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

- 1- هل كتابة الدين واجبة أو مندوبة عند الفقهاء؟
- 2- ما شروط الكاتب والكتابة التي وردت في القرآن الكريم؟
- 3- ما موجبات الكتابة التي وردت في القرآن الكريم؟
- 4- هل الشهادة على الدين واجبة أو مندوبة عند الفقهاء؟
- 5- ما شروط الشاهد والشهادة التي وردت في القرآن الكريم؟
- 6- ما موجبات الشهادة التي وردت في القرآن الكريم؟

أهداف البحث:

يهدف البحث من خلال دراسة الجانب الحقوقي في القرآن الكريم "آية المداينة نموذجاً" إلى ما يلي:

1. الوقوف على الأحكام الفقهية لآية المداينة من خلال أقوال المفسرين والفقهاء المسلمين.
2. تسليط الضوء على التنظيم القانوني للدين في آية المداينة في القرآن الكريم، وبيان أن أساس النظريات القانونية المعروفة في الفقه القانوني موجود في القرآن الكريم.
3. توجيه الباحثين المسلمين المختصين والمهتمين بالدعوة إلى الله، إلى مخاطبة العقول من خلال بيان عظمة وخلود الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال التركيز على الآيات التي فيها جانب حقوقي وأفادت البشرية جمعاء.

حدود البحث:

ينحصر هذا البحث في الحديث عن الأحكام القانونية الواردة في آية المداينة من سورة البقرة، وفقاً لتفسير المفسرين للآية ولآراء الفقهاء المسلمين فيها.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة تناولت موضوع الجانب الحقوقي في القرآن الكريم "آية المداينة نموذجاً" بشكل مستقلاً ومفصلاً، فمعظم الدراسات التي وقفت عليها تكلمت عن آية المداينة بعد الحديث عن الدين وتعريفه ومشروعيته وأسبابه وأركانه وشروطه وأنواعه، فكان التركيز فيها على جانب الدين ومن ثم أفراد حيز قليل لأحكام آية المداينة. وأبرز هذه الدراسات:

1. سميرة مطر عبد الرزاق: أحكام الدين وتوثيقاته من خلال آية الدين مقارنة بالقانون المدني، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2016م.

2. محمد سليمان فرج المومني، 2019م: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاال الواردة في آية الدين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، الأردن، المجلد 1، العدد 36.

الجديد في البحث:

كانت الإضافة العلمية في البحث عن الدراسات السابقة في تركيز البحث على أحكام آية المداينة مع بيان شروط الكاتب، وشروط الكتابة، وموجبات الكتابة، وشروط الشاهد وشروط الشهادة، وموجبات الشهادة دون التعرض لمفهوم الدين وتعريفه ومشروعيته وأسبابه وأركانه وشروطه وأنواعه، التي بُحثت في الدراسات السابقة موسعاً.

منهج البحث وطريقة الكتابة:

سأَتَّبِعُ المنهج التحليلي الاستقرائي في كتابة هذا البحث، من خلال تجميع المعلومات عن البحث، والتعرف على أسباب حدوث الإشكالية، وذلك من خلال أحكام آية المداينة الواردة في كتب المفسرين والفقهاء المسلمين، ومن ثم تفكيك المشكلة إلى جزئيات،

ومن ثم التقويم والنقد لكل جزء بصفة مستقلة، ومن ثم الترتيب للوصول إلى النتائج والتوصيات.

خطوات الكتابة:

أمّا خطوات الكتابة في البحث فهي على الشكل الآتي:

1. الاعتماد على المصادر الأصلية والمراجع قدر الإمكان في بيان أحكام آية المدائنة.
2. بيان آراء المذاهب الفقهيّة في المسائل المعروضة.
3. بيان وجه الدلالة لما يستدلّ به من آية المدائنة، من كتب التفسير، وآراء الفقهاء المسلمين، عند الحاجة.
4. عزو الآراء المقتبسة إلى أصحابها وتوثيقها في الهامش، وذلك بذكر معلومات المصدر أو المرجع كاملةً في أول مرّة يُذكر فيها، فإذا ذُكر مرّةً أخرى اكتفيت بذكر اسم المؤلف، والمصدر أو المرجع، ورقم الجزء والصفحة، وفق شروط النشر في المجلة.
5. بيان معنى الألفاظ التي تحتاج إلى بيان من معاجم اللغة العربيّة.
6. ترجمة الأعلام غير المشهورين الواردين في البحث.
7. ذكر خلاصة لأهمّ النتائج والتوصيات في نهاية البحث.

خطة البحث:

ارتأيت تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، وذلك وفقاً لتسلسل الأحكام الفقهيّة الواردة في آية المدائنة في القرآن الكريم، وفق الآتي:

المقدمة:

المبحث الأول: أحكام كتابة الدّين في القرآن الكريم.

المطلب الأول: حكم كتابة الدّين في الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: شروط كاتب الدّين في القرآن الكريم.

المطلب الثالث: شروط كتابة الدّين في القرآن الكريم.

المطلب الرابع: موجبات كتابة الدّين في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: أحكام الشهادة على الدّين في القرآن الكريم.

المطلب الأول: حكم الشهادة على الدّين في الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: شروط الشاهد على الدّين في القرآن الكريم.

المطلب الثالث: شروط الشهادة على الدّين في القرآن الكريم.

المطلب الرابع: موجبات الشهادة على الدّين في القرآن الكريم.

الخاتمة:

راجياً من الله التوفيق والسداد

المبحث الأول**أحكام كتابة الدّين في القرآن الكريم**

نظراً لشمولية أحكام الشريعة الإسلامية لمختلف النواحي التي يحتاجها الإنسان في حياته، وتنظيماً لحياة الناس بما يضمن لهم الاستقرار وعدم التنازع المفضي إلى فشل المجتمع بالنتيجة⁽¹⁾، فقد أرست الشريعة الغراء القواعد العامة الكلية لمعاملات الناس المالية بصفتها نظريات عامة تُستقى منها الأحكام التفصيلية بما يليبي حاجة الناس في كل زمان ومكان⁽²⁾، فبيّنت آية المداينة أحكام الكتابة في الدّين. لذلك سوف أبحث هذا المبحث من خلال أربعة مطالب.

المطلب الأول**حكم كتابة الدّين في الفقه الإسلامي**

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾

{البقرة:282}.

هل كتابة الدّين واجبة أو مندوبة شرعاً؟

الكتابة لغةً: "كَتَبَ الشَّيْءَ يَكْتُبُهُ كِتَابًا وَكِتَابًا وَكِتَابَةً، وَكَتَبَهُ: خَطَّهُ"⁽³⁾.

الكتابة اصطلاحاً: الكتابة في الفقه الإسلامي هي من أدلة إثبات الحقوق، ولها ألفاظٌ مختلفة تُطلق عليها، وتتنحصر هذه الألفاظ فقهاً في العبارات الآتية: الوثيقة، والحجة، والصك،

والسجل، والمحضر. ولا يوجد تعريف للكتابة في الفقه الإسلامي ولكن عُرُفت هذه الألفاظ الدالة على الكتابة.

وبناءً على تعريف الألفاظ الدالة على الكتابة فقهاً، فقد عرّف الدكتور محمد مصطفى الزحيلي الكتابة دليلاً للإثبات بأنها: الخط الذي يتم الاعتماد عليه لتوثيق حقوق الأشخاص وما يتعلق بها بالطرق المعتادة، كدليل للإثبات عند الحاجة⁽⁴⁾. وهو تعريف مناسب ويوضح معنى الكتابة والغاية منها.

فكتابة الدّين مشروعة بنص الآية القرآنية لقوله تعالى: "فاكتبوه"، وثابتة في السنة النبوية⁽⁵⁾، واتفق الفقهاء المسلمون على مشروعية كتابة الدّين وسيلةً للإثبات عموماً⁽⁶⁾.

اختلف الفقهاء المسلمون في حكم كتابة الدّيون على قولين:

القول الأول: الكتابة مندوبة:

القول في كل من المذهب الحنفي⁽⁷⁾ والمذهب المالكي⁽⁸⁾ والمذهب الشافعي⁽⁹⁾ والمذهب الحنبلي⁽¹⁰⁾، بأن أمر الكتابة الوارد في آية المداينة هو للندب والإرشاد إليها، وحجتهم أن ما ورد في الآية من أمر لا يدل على وجوب الكتابة في الدّين، مما يعدّ قرينة على الندب، لأن الأمر يتعلق بوجود الثقة بين الدائن والمدين من عدمها، فالأمر الوارد بالكتابة هو للتوثيق خشية النسيان والضياع والنكران، حتى لا يُركن إلى الثقة وأمانة المدين فحسب، وقد لا يكون محل ثقة عند الدائن، فإذا كان محل ثقة وأمانة عند الدائن، فالكتابة لا تكون مطلوبة لوجود الثقة أصلاً⁽¹¹⁾، والغاية من الكتابة هي حفظ المال، والبعد عن الريبة والشك، والحثّ على الاعتراف بالدّين⁽¹²⁾، فالكتابة ما هي إلا خليفة للسان، واللسان ما هو إلا خليفة للقلب⁽¹³⁾.

فبتوثيق الدّين الأجل بالكتابة تحفظ حقوق أطراف العقد وذلك من خلال:

- 1- إثبات الدّين وحفظه وبيان مقداره وزمن الوفاء به، في حال الحياة وبعد الممات.
- 2- صحة المطالبة بالدّين عند قيام المنازعة عليه، بإبراز الدليل المعترف شرعاً وقانوناً.
- 3- استقرار المعاملات بين الناس وقطع أي مجال للريبة والخديعة وليطمئن الناس على أموالهم.

4- ضمان الوفاء بالدين دون زيادة أو نقصان⁽¹⁴⁾.

5- تسهيل عمل القاضي في ردّ الحق إلى صاحبه، بوجود الدليل الشرعي على الحق⁽¹⁵⁾.

القول الثاني: الكتابة واجبة:

يقول الظاهرية⁽¹⁾ ⁽¹⁶⁾ والطبري⁽¹⁷⁾ وابن عباس⁽¹⁸⁾ -رحمهم الله- وبعض أهل العلم⁽¹⁹⁾، إن الأمر الوارد في الآية يفيد الوجوب، ومن حججهم في ذلك أن نص الآية واضح بأمر الكتابة "فاكتبوه" ولا يجوز تغيير حكم الوجوب إلى حكم الندب والإرشاد إلا بنص آخر⁽²⁰⁾، وأن من الصحابة والتابعين من بعدهم من كان يداوم على الكتابة والإشهاد في معاملاتهم المالية، وأن المدينة هي عقود المعاوضة والإشهاد واجب فيها كعقد النكاح⁽²¹⁾.

ومن الفقهاء المعاصرين⁽²²⁾ من رجّح وجوب الكتابة، للأسباب الآتية:

1- لفساد ذمم كثير من الناس.

2- لتجنب الشرور والمفاسد.

3- لكثرة النسيان بين الناس.

4- لضمان لحقوق الناس⁽²³⁾.

وأنا أميل إلى تأييد قول الجمهور بأن الأمر الوارد في الآية الكريمة هو للندب والإرشاد بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۗ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ {البقرة: 282}، فالحكمة والغاية من الكتابة هي لزيادة العدل بين الناس، وأثبت لتذكير الشاهد، وحتى لا يقع الدائن والمدين في الشك في أصل الدين أو أجله، فكلية "أقسط" تدل على أن القسط قد يكون موجود في غير الكتابة، ولكن لا شك أن الكتابة تزيد العدل عدلاً بتوثيق هذا الحق، وعبارة "أقوم للشهادة" تدل على أن الشاهد دون كتابة قد يتذكر تفاصيل الشهادة كاملة، ولكن وضعه لخطه على العقد المكتوب لا شك أثبت لتذكيره بتفاصيل الشهادة، لأن الذاكرة تكون أقوى عندما يرافقها عمل حسي وهو التوقيع على العقد المكتوب، وعبارة "أدنى ألاً ترتابوا" تدل على أن التوثيق بالكتابة يبعد الشك في صحة الدين وأجله، ومع ذلك قد يكون كتاب الدين مزوراً،

1- هم فقهاء منسوبون إلى القول بالظاهر من الكتاب والسنة، وهم أتباع داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بداود الظاهري.

فهو قرينة ودليل على الحق ما لم يعم دليل أقوى منه، فقد يقع الشك في صحة الكتاب. وبدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ {النساء: 29}، فالأصل في العقود الرضائية، قال الإمام أبو حنيفة والإمام مالك -رحمهما الله- يتم البيع بعد انعقاده بالألسنة وينجزم العقد بذلك ولا خيار بعده⁽²⁴⁾، وقال غيرهم بخيار المجلس⁽²⁾ (25)، فلو كانت الكتابة واجبة في الديون لعدت ركناً إضافياً على التراضي لا ينبرم العقد إلا بوجودها، ولأصبح الأصل في العقود الشكلية بدلاً من الرضائية، وهذا لم يقل به أحد من الفقهاء أو القانونيين.

المطلب الثاني

شروط كاتب الدين في القرآن الكريم

1- أن يكون الكاتب من غير المتدائنين: قال الله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ {البقرة: 282}. يجب أن يكون كاتب عقد الدين من غير المتدائنين، لأنه في حال كان الكاتب أحدهما فكل منهما قد يتهم الآخر فيما كتب، لأن منهم من كان يكتب ومنهم من لا يكتب، لذلك شرع الله تعالى أن يكون الكاتب غيرهما، وأن يكتب بالعدل بلا ميل لأحدهما بقلمه أو بقلبه⁽²⁶⁾، ويرى بعضهم أن كتابة أحد المتدائنين جائزة لقوله تعالى: "فاكتبوه" في حال كانا يستطيعان الكتابة معاً، ولتحقق المقصود من نص الخطاب، أما في حال جهل أحد المتدائنين بالكتابة مما قد يجعله لا يثق بكتابة الآخر، أو في حال جهلها بالكتابة معاً، فلا بد من توسط كاتب بالعدل بينهما⁽²⁷⁾.

2- أن يجيد الكتابة: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ {البقرة: 282}. فمن شروط الكاتب أن يجيد الكتابة، ولذلك أُطلق عليه لفظ كاتب⁽²⁸⁾. ويصح أن يكون الكاتب من غير المسلمين لأن العدالة ليست شرطاً للكاتب⁽²⁹⁾، وقد يكتب الوثيقة الصبي والعبد في حال أقاما فقهها⁽³⁰⁾، فعبارة كاتب بالعدل تعني أن يكتب بالحق⁽³¹⁾، كما سوف

2- "إن شاء البائع رجع عن الإيجاب، وإن شاء أقام عليه، والمشتري بالخيار؛ إن شاء قبل، وإن شاء لم يقبل، فإذا افترقا عن مجلسهما بطل خيار كل واحد منهما".

أبينه في شروط الكتابة لاحقاً، في حين يشترط الإمام مالك -رحمه الله- العدالة في الكاتب، ولا يكتفى منه أن يجيد الكتابة فقط⁽³²⁾.

3- أن يعلم الكاتب أصول كتابة الدّين: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ {البقرة:282}. فلكل كتابة علم وأصول يجب التقيد بها⁽³³⁾، ولكتابة عقد الدّين فقه في توثيقه فيجب على الكاتب الإحاطة به⁽³⁴⁾، فللعقد أركان انعقاد وشروط صحة يجب التقيد بها، وإلا كان العقد باطلاً أو فاسداً⁽³⁵⁾(3)، فإن كان الكاتب جاهلاً بأصول كتابة عقد الدّين فيجب ألا يكتب، إلا إذا كان الدائن والمدين لديهما علم بأصول كتابة عقد الدّين، ولم يحصل تعارض بينهما فيما يجب كتابته في العقد.

المطلب الثالث

شروط كتابة الدّين في القرآن الكريم

1- الكتابة بالعدل: قال الله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ {البقرة:282}. يجب أن تكون الكتابة بالحق، فلا يكتب الكاتب أكثر مما قاله صاحب الحق ولا أقل، سواءً بمقدار مبلغ الدّين أو بالأجل، فالعدل يتعلق بالكتابة لا بالكاتب⁽³⁶⁾، وقال الإمام مالك -رحمه الله- العدل متعلق بالكاتب فيجب أن يكون كاتباً عدلاً لأن "بالعدل" في محل صفة للكاتب، ولا تعود على الكتابة، لذلك يشترط الإمام مالك العدالة في الكاتب⁽³⁷⁾.

2- أن يُملل الذي عليه الحق: الإملا ل لغةً: أملت الكتاب على الكاتب أي ألقيته عليه ليكتبه⁽³⁸⁾. قال الله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا بِيحْسٍ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ {البقرة:282}. فالذي عليه الحق هو المدين فالأصل أن يكون الإملا ل من قبله مباشرة⁽³⁹⁾، ولكن في حال كان الذي عليه الحق سفيهاً لا يحسن التصرف بماله، أو ضعيفاً، بأن يكون قاصراً أو مجنوناً أو معتوهاً، أو لا يستطيع أن يملّ، لعجزه خلقه أو لعارض ألم به؛ فيملا عنه وليه بالحق ما دام له ولي شرعاً، فإذا لم يكن له ولي بالشرع، كما في حالة من يعجز

1- العقد الباطل: هو الذي اختل ركناً من أركان انعقاده، ولا يقبل التصحيح. العقد الفاسد: هو الذي

اختل شرطاً من شروط صحته، ويكون قابلاً للتصحيح.

عن الإملال لمرض أصابه، أو لثقل لسانه بسبب كبر سنه، فعندها يصح أن يمل صاحب الدين بالعدل ويُسمع من عليه الحق العاجز عن الإملال، فإذا كان الإملال صحيحاً أقرّ به أمام الكاتب⁽⁴⁰⁾.

ولالإملال شروط وفق نص الآية:

أ- أن يمل المدین الذین علی الكاتب: لیکون إقراراً من المدین بالدين وبتفاصيله⁽⁴¹⁾، وذلك ببيان أصل الدين ومقداره وجنسه وأجله المعلوم، وكل ما يلزم من معلومات ضرورية لمعرفة كاملاً⁽⁴²⁾.

ب- أن يتقي المدین الله فيما يملیه: يجب علی المدین أن يتقي الله في دقة المعلومات التي يلقیها علی الكاتب وصحتها⁽⁴³⁾.

ج- ألا يبخس المدین من الحق شيئاً: يجب علی المدین ألا يغافل الدائن لينقص من مقدار الدين الذي في ذمته عند إملاله، أو يزيد من مدة الأجل، وأن يملل الحق كاملاً كما هو دون أن يبخس منه شيئاً. ويرى بعضهم أن النهي عن البخس موجه للكاتب بأن يغفل عن جزء من التفاصيل التي يذكرها المدین عن قصد أو إهمال منه، لأن الدائن حاضر ولا يستطيع المدین أن يخفي شيئاً⁽⁴⁴⁾. وأرى أن ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول هو الأصح لأن نص الآية الكريمة أمرت الكاتب أن يكتب بالحق، وليس له مصلحة في البخس من الحق أصلاً، والنقص الناجم عن البخس الذي تتحدث عنه الآية يكون بمغافلة المدین للدائن في أثناء الإملال.

المطلب الرابع

موجبات كتابة الدين في القرآن الكريم

1- أن يكون الدين لأجل معلوم: قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ {البقرة: 282}. فالأمر الوارد بكتابة الدين عندما تكون الديون مؤجلة إلى أجل معلوم بحد، أما عندما تكون التجارة حاضرة والالتزامات تؤدي فوراً فلا حاجة إلى الكتابة⁽⁴⁵⁾.

2- الكتابة في الدّين الصغير والكبير: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَسَامُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ {البقرة:282}. أمر الله عز وجل بكتابة الدّين وعدم الملل من كتابته سواء كان قليلاً أم كثيراً؛ لأن الكتابة أحصى للمال وللأجل⁽⁴⁶⁾، ولأن المعاملات الصغيرة هي الغالبة، فلذلك نُهي عن الملل في كتابتها، وقُدّم الدّين الصغير على الدّين الكبير بقصد التنصيص على العام الغالب، حتى لا تتهاون النفوس بالاعتناء بالدّين الصغير وكتابته، ولو اقتصر نص الآية على الدّين الصغير فقط، لاعتقد بعض الناس بعدم وجوب كتابة الدّين الكبير⁽⁴⁷⁾.

3- ألا يمتنع الكاتب عن الكتابة: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ {البقرة:282}. من الفقهاء من قال إن الكتابة واجبة على الكاتب، وبامتناعه عن كتابة العقد إضرار بأطراف عقد الدّين، والكاتب مطالب بعدم الإضرار بهم⁽⁴⁸⁾، ومنهم من قال إن الكتابة كانت واجبة على الكاتب بموجب نص الآية في حال طُلب منه كتابة الدّين، حتى تُسخ الحكم بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ {البقرة:282}. وقال غيرهم إن الحكم على الوجوب في حال فراغ الكاتب وعدم انشغاله بحاجته⁽⁴⁹⁾.

وأما قوله "لا يُضَارَّ كاتب" فقد فسرها بعضهم بألا يكون الكاتب هو مصدر الإضرار بامتناعه عن الكتابة، وحملها آخرون على أن لا يكون أحد المتعاقدين هو مصدر الإضرار، بإيقاع الكاتب بالحرّج أو الخسارة وبإشغاله عن حاجته، لأن الفعل يحتمل البناء للمجهول وللمعلوم، وبناءً على هذا التفسير منهم من قال إن الكتابة فرض عين على الكاتب، ومنهم من قال فرض كفاية، ومنهم من قال حكمها النذب بحقه، وباختلاف حكمها بحق الكاتب يختلف جواز أخذه أجراً على الكتابة، فإن كانت واجبة فلا يجوز أخذ أجر عليها، وإن كانت مندوبة فالأجر جائز⁽⁵⁰⁾.

4- الإشهاد في الكتابة: قال الله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ {البقرة:282}. أمر الله عز وجل بالإشهاد على الكتابة⁽⁵¹⁾، فالأمر في الآية جاء بالكتابة وبالإشهاد عليها⁽⁵²⁾.

5- توقيع كل من المتدائنين والكاتب والشهود على الكتابة: قال الله تعالى: ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ {البقرة:282}. فالكتابة يجب أن تكون بصفاتها المبيّنة لها جميعاً، وحتى تكون حُجّة على

من شاركوا بكتابة عقد الدين والإشهاد عليه جميعاً، وحتى لا ينسى أحد هذه الكتابة، فإذا نسي ذكره خطه وكان حُجّة عليه⁽⁵³⁾.

فبتوثيق الدّين الأجل بالكتابة تقل المنازعات بين المسلمين، وذلك من خلال:

1- تقليل حظوظ النفس ووساوس الشيطان وحالات الجحد والنكران، مما يؤدي إلى استقرار المجتمع، وإلى أن يسود الأمان فيه، ويكون بيئة مناسبة للبناء والازدهار.

2- القضاء على أسباب التباغض والتشاحن والتدابير بين المسلمين.

3- بناء الثقة بين أطراف عقد الدّين من الأفراد والمؤسسات والدول، وتجديد التعامل بدون خوف على المال⁽⁵⁴⁾.

وبعد بيان أحكام كتابة الدّين في القرآن الكريم في المبحث الأول، أنتقل لبيان أحكام الشهادة على الدّين في القرآن الكريم في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

أحكام الشهادة على الدّين في القرآن الكريم

إن آية المداينة فرّقت بالتوثيق بين المعاملات المدنية الآجلة، والمعاملات التجارية الناجزة، ضمن تنظيم قرآني بديع، وتراتبية في توثيق الحقوق بين ما هو آجل قد يعتريه النسيان ويكون سبباً للنزاع بين أفراد المجتمع الإسلامي، فنصت على وسيلتين لحفظ الحقوق، هما الكتابة والإشهاد، وبين ما هو ناجز من أعمال تجارية يومية لا يثير مشاكل بين الناس عادةً، وتتطلب مصالحهم السرعة في إنجازها، فاكتفى النص القرآني بوسيلة واحدة هي الإشهاد.

لذلك سوف أقوم بدراسة هذا المبحث من خلال أربعة مطالب.

المطلب الأول

حكم الشهادة على الدّين في الفقه الإسلامي

قال تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ {البقرة:282}. وقال تعالى:

﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ {البقرة:282}.

هل الشهادة على الدّين واجبة أو مندوبة شرعاً؟

الشهادة لغةً: شهد بكذا: "أخبر به خبراً قاطعاً، وشهد الحادث: عاينه، وشاهده: عاينه، والشهادة: أن يخبر بما يرى"⁽⁵⁵⁾.

الشهادة اصطلاحاً: عرّف الأحناف الشهادة بأنها: إخبار الشخص عن صدق ما أدرك بجواسه بلفظ الحضور والشهادة للقضية المعروضة، وذلك أمام القاضي وفي المجلس المخصص للقضاء والحكم⁽⁵⁶⁾.

فالشهادة مشروعة بنص الآية القرآنية لقوله تعالى: "وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ"، وثابتة في السنة النبوية، واتفق الفقهاء المسلمون على مشروعية الشهادة وسيلةً للإثبات عموماً⁽⁵⁷⁾.
اختلف الفقهاء المسلمون في حكم الشهادة على الديون على قولين:

القول الأول: الشهادة على الديون مندوبة:

يرى الجمهور بأن أمر الشهادة الوارد في آية المدائنة هو للندب والإرشاد إليها⁽⁵⁸⁾ ليطمئن الدائن على حقه بتوثيقه وحفظه، وحثهم إما أن يكون الحكمان بالوجوب والندب في الإشهاد لم ينزلا دفعة واحدة فكان حكم الشهادة على الديون واجباً في أول الأمر لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ {البقرة:282}. ثم نُسخ هذا الحكم من الوجوب إلى الندب والإرشاد بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ {البقرة:283}. وإما أن يكون نزول الآيتين معاً، فإن نزلاً معاً فيكون الحكم في الإشهاد على الندب والإرشاد، لامتناع أن يرد الناسخ والمنسوخ دفعة واحدة، قبل استقرار الحكم المنسوخ⁽⁵⁹⁾.

القول الثاني: الشهادة على الديون واجبة:

قال ابن عمر⁽⁶⁰⁾ وأبو موسى الأشعري⁽⁶¹⁾ والضحاك⁽⁶²⁾ وعطاء⁽⁶³⁾ والطبري وغيرهم من الفقهاء، إن الشهادة على الديون واجبة، وحثهم في ذلك أن الخطاب الوارد في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ {البقرة:282}، هو للأمر فحكمه الوجوب، وعدم الإشهاد مخالفة لكتاب الله تعالى⁽⁶⁴⁾.

وأنا أميل إلى تأييد قول الجمهور بأن الأمر الوارد في الآية الكريمة هو للندب والإرشاد لتوثيق الحق وحفظه، فالغاية من الإشهاد على الدين هي التوثيق، بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ {النساء:29}، فالأصل في العقود الرضا، قال الإمام أبو حنيفة ومالك -رحمهما الله- يتم البيع بعد انعقاده بالألسنة وينجزم العقد بذلك ولا خيار

بعده⁽⁶⁵⁾، وقال غيرهم بخيار المجلس⁽⁶⁶⁾، فلو كان الإشهاد واجباً في الديون لعدّ ركناً إضافياً على التراضي لا ينبرم العقد إلا بوجوده، ولأصبح الأصل في العقود الشكلية بدل الرضائية، وهذا لم يقل به أحد من الفقهاء المسلمين ولا القانونيين.

المطلب الثاني

شروط الشاهد على الدّين في القرآن الكريم

1- الإسلام: قال تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِبَالِكُمْ﴾ {البقرة: 282}. أي من الأحرار المسلمين دون العبيد، ودون أحرار الكفار⁽⁶⁷⁾، في حال كان المشهود عليه من المسلمين⁽⁶⁸⁾، وهذا قول أبي حنيفة⁽⁶⁹⁾ ومالك⁽⁷⁰⁾ والشافعي⁽⁷¹⁾.

2- البلوغ والعقل والإدراك: فلا تجوز شهادة الصبيان دون سن البلوغ، ولا شهادة المجنون والمعتوه وذوي الغفلة، فيجب أن يكون الشاهد بالغاً عاقلاً سليم الحواس اللازمة للشهادة والمعانة وقت التحمل من بصر ونطق وسمع⁽⁷²⁾.

3- الحرية: اختلف الفقهاء في جواز شهادة العبيد، فذهب أبو حنيفة⁽⁷³⁾ ومالك⁽⁷⁴⁾ والشافعي⁽⁷⁵⁾ إلى عدم جواز شهادة العبيد واشتروا الحرية وعدم النقص للشهادة، وقال أحمد⁽⁷⁶⁾ وشريح⁽⁷⁷⁾ وإسحاق⁽⁷⁸⁾ وعثمان البتي⁽⁷⁹⁾ شهادة العبد تجوز في حال كان عدلاً⁽⁸⁰⁾.

4- العدالة: قال تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ {البقرة: 282}. يشترط في الشاهد العدالة وأن يكون مرضياً لأطراف عقد الدّين⁽⁸¹⁾، ذهب الجمهور أنه ليس كل مسلم عدلاً حتى تثبت له العدالة، فمن الشهود من لا يرضاهم أحد أطراف عقد الدّين⁽⁸²⁾، وذهب أبو حنيفة إلى أن كل شخص مسلم ظاهر إسلامه سليم من الفسق في الظاهر فهو عدل ولو كان مجهول الحال⁽⁸³⁾.

المطلب الثالث

شروط الشهادة في الدين في القرآن الكريم

- 1- العدد في الشهود: قال الله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ {البقرة:282}. يشترط لصحة الشهادة في الأموال خاصة دون غيرها أن يكونا رجلين أو رجلاً وامرأتين، وهو قول الجمهور، وذلك لكثرة جهات تحصيل الأموال فسَهّل الله سبل توثيقها، بإدخال النساء مع الرجال في جواز الشهادة عليها، وقال بعضهم لا تجوز شهادة النساء إلا في حال عدم وجود العدد المطلوب من الرجال للشهادة⁽⁸⁴⁾.
- 2- اللفظ: قال الله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا﴾ {البقرة:282}. فيجب أن تكون الشهادة بلفظ أشهد دون غيره لأن هذا اللفظ يتضمن معنى المشاهدة والقسم والإخبار للحال⁽⁸⁵⁾.
- 3- اتفاق شهادة الشهود: قال الله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾ {البقرة:282}. فإذا كانت الشهادتان مختلفتين فلا اعتبار لهما، فلا بد من اتفاقهما في المعنى للأخذ بهما⁽⁸⁶⁾.
- 4- تقدم الدعوى في حقوق العباد: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ {البقرة:282}. وقال الجمهور إذا دُعي الشاهد للإدلاء بشهادتهم أمام القاضي فعليهم الإجابة، إذا تعينت بحقهم وإلا فهي فرض كفاية⁽⁸⁷⁾.
- 5- المكان في الشهادة: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ {البقرة:282}. الشهادة المعتبرة دليلاً شرعياً هي التي يُدلى بها في مجلس القضاء⁽⁸⁸⁾، فالشاهد يمشي إلى القاضي، وليس العكس⁽⁸⁹⁾.
- 6- عدم وجود المانع: يجب ألا يكون الشاهد ممن تردّ شهادته⁽⁹⁰⁾، كمن يكون محدوداً في قذف، أو من يجز لنفسه مغنماً، أو يدفع عنها مغنماً، كالأصول والفروع، والزوج، أو من يوجد بينهم عداوة دنيوية⁽⁹¹⁾.
- 7- عدم النسيان: يُشترط لصحة الإدلاء بالشهادة أن يتذكر الشاهد الواقعة المشهود بها وقت الأداء في مجلس القضاء، وألا يعتمد على خطه فقط للإدلاء بشهادته⁽⁹²⁾.

المطلب الرابع

موجبات الشهادة في الدين في القرآن الكريم

1- الشهادة في الدين لأجل معلوم وفي التجارة الحاضرة: قال الله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ {البقرة:282}، أمر الله تعالى بالإشهاد على الحق سواء كان لأجل أم كان ناجزاً⁽⁹³⁾.

وقال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ {البقرة:282}. فميز القرآن الكريم منذ 1444 سنة بين توثيق الديون المدنية الآجلة وتوثيق المعاملات التجارية الناجزة؛ فتشدد في الأولى من ضرورة كتابة الدين سواء كان صغيراً أم كبيراً لأجله، مع ضرورة الإشهاد على الكتابة، مع اشتراط الكتابة بالحق، مع ضرورة الرضا عن الشهداء، مع تقوى الله في ذلك كله، ولكن عندما وصلت الآية للمعاملات التجارية الحاضرة التي يديرها الناس تساهلت الآية في التوثيق فلم تشترط الكتابة، واكتفت بالإشهاد على البيع، فوضعت الآية الكريمة نظرية عامة للديون في ما يعرف اليوم بالقانون المدني، ونظرية عامة للديون التجارية فيما يعرف اليوم بالقانون التجاري. وثار في الفقه القانوني في العصور الحديثة جدل كبير، فمن القانونيين من رأى ضرورة استقلال قواعد القانون التجاري عن قواعد القانون المدني، ومنهم من فضل بقاء قواعدهما مشتركة، حتى انتصر الرأي الذي يؤيد فكرة الفصل بين القانونيين، فوضع أول تقنين للعادات التجارية في فرنسا عام 1673م، ثم صدر قانون التجارة الفرنسي عام 1807م، وذلك لوجود اختلاف جذري بين طبيعة المعاملات التجارية وطبيعة المعاملات المدنية، تتمثل في الأسباب الآتية:

1- ضرورة السرعة في المعاملات التجارية: فالمعاملات التجارية هدفها الوصول إلى الربح عن طريق تداول المال، وكلما كثر التداول زاد الربح، وهذا يتطلب تسهيل إجراءات التداول للوصول إلى الغاية، مما يستلزم وجود قانون خاص بالتعامل التجاري، يختلف عن القانون المدني.

2- العلاقات التجارية تقوم على الثقة: الثقة هي أساس التعامل التجاري، والتجار تربطهم روابط من الائتمان والثقة، فيجب المحافظة على هذه الروابط السائدة في العرف التجاري، وتكريسها بقواعد تشجع على الثقة في العلاقات التجارية⁽⁹⁴⁾.

2- الشهادة في الدين الصغير والكبير: قال الله تعالى: ﴿وَأَقْرَبُ لِلشَّهَادَةِ﴾ {البقرة:282}. فالشهادة مقرونة بكتابة الدين سواء كان قليلاً أم كثيراً لتوثيقه، وعدم نسيانه بأن يتذكر الشاهد شهادته عندما يرى خطه.

3- اليقظة في الشهادة: قال الله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ {البقرة:282}. الشاهد مطالب باليقظة أثناء الشهادة وضبط ما يجب ضبطه، ولضبط الشهادة وعدم نسيان جزء منها شرع الله تعدد النساء في الشهادة على الأموال، وذلك لنقص عقل النساء وضعف ضبطهن للمسألة، ولتذكّر الذاكرة منهن الشاهدة النّاسية⁽⁹⁵⁾، فالشهادة تحتاج إلى ضبط من الشهود والقدرة على التمييز بالبصر والسمع بين الدائن والمدين والدين والأجل وسبب الدين وكل ما يحتاج ضبطاً في عقد الدين⁽⁹⁶⁾.

4- توقيع الشهود على الكتابة: قال الله تعالى: ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ {البقرة:282}. فالكتابة يجب أن تكون بجميع صفاتها المبيّنة لها، حتى تكون حجة على من شاركوا بكتابة عقد الدين والإشهاد عليه جميعاً، وحتى لا ينسى أحد هذه الكتابة فإذا نسي ذكره خطه وكان حجة عليه⁽⁹⁷⁾، فالشاهد إذا لم يكتب ما شهد به، قد ينسى شهادته فيزيد أو ينقص عليها، فتذكره كتابته⁽⁹⁸⁾.

5- ألا يمتنع الشاهد عن الشهادة: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ {البقرة:282}. قيل إذا دعوا لتحمل الشهادة فعليهم الإجابة فهي فرض كفاية، وقال الجمهور إذا دُعي الشاهد للإدلاء بشهادتهم فعليهم الإجابة، إذا تعينت بحقهم، وإلا فهي فرض كفاية، وقيل إذا طُلب من الشاهد أن يشهد فهو بالخيار، فإذا شهد ودُعي للإدلاء بها وجبت عليه الإجابة⁽⁹⁹⁾.

وأما معنى ألا يُضارَّ الشهيد فمنهم من قال ألا يزيد وينقص الشاهد في شهادته أو يمتنع عنها فيُضر بصاحب الحق، ومنهم من قال ألا يضر صاحب الحق بالشهيد بدعوته للشهادة وهو مشغول بمصالحه⁽¹⁰⁰⁾.

وقال الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْلَمُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۗ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ {البقرة: 282}. فإن من مقاصد توثيق المعاملات المدنية الآجلة والمعاملات التجارية الناجزة، بالكتابة والإشهاد بحسب الحال، المحافظة على استقرار المجتمع المسلم وذلك عن طريق حفظ المال والنفس والدين، فتستقر العلاقات بين أفرادها، ولا تنتشب نزاعات تعكر صفو هذا المجتمع، فعندما يعلم كل شخص حقه ويقف عنده ولا يتجاوز به إلى حقوق الآخرين عن طريق توثيق هذه الحقوق وتحصيلها بسهولة عند الاقتضاء، تقوم علاقة إيجابية بين أفراد المجتمع، وينعكس ذلك على قوة المجتمع وتماسكه⁽¹⁰¹⁾.

الخاتمة

لقد تطرقت في هذا البحث إلى موضوع الجانب الحقوقي في القرآن الكريم "آية المدينة نموذجاً"، إذ بينت أحكام كتابة الدين في القرآن الكريم، كما بينت أحكام الشهادة على الدين في القرآن الكريم، وفقاً لآراء الفقهاء المسلمين في هذه المسائل. وفي نهاية الدراسة أعرض أهم النتائج وأبرز التوصيات، وهي:

أولاً- النتائج:

- 1- نظم القرآن الكريم حالة المدينة بين الناس بشكل دقيق ومفصل، مما يدل على وجود جانب حقوقي في القرآن الكريم، أصبح أساساً ومرتكزاً قانونياً لحفظ حقوق الناس في العالم أجمع.
- 2- إن القرآن الكريم نظم المعاملات بين الناس، وميّز في التنظيم بين المعاملات المدنية والمعاملات التجارية.
- 3- إن حكم كتابة الدين الآجل مختلف فيه بين الفقهاء المسلمين، بين النذب والوجوب، والراجح هو النذب.

- 4- إن حكم الإشهاد على كتابة الدَّين الآجل، وعلى التجارة الحاضرة، مختلف فيه بين الفقهاء المسلمين، بين النذب والوجوب، والراجح هو النذب.
- 5- شدّد القرآن الكريم في توثيق المعاملات المدنية في الديون الآجلة.
- 6- تساهل القرآن الكريم في توثيق المعاملات التجارية الحاضرة.
- 7- راعى القرآن الكريم مصالح الناس الفردية، وجعل مصالحهم تصب في مصلحة المجتمع.

ثانياً- التّوصيات:

- 1- توجيه طلاب كليات الشريعة والحقوق إلى أهمية فهم الأحكام العملية في القرآن الكريم، وتعلم اللغات الأخرى للدعوة إلى الله من خلال هذه النصوص، فهي ذات تأثير بالغ في المختصين في مجال القانون.
- 2- أفراد مقرر في كلية الشريعة والحقوق يركّز على الأحكام العملية الموجودة في القرآن الكريم من معاملات مالية وأسرية ودولية ودستورية ومالية وقضائية، وتدريس هذا المقرر عبر مجموعة من المختصين كلّ في مجال اختصاصه.
- 3- توجيه الباحثين المختصين المهتمين بمجال الدعوة إلى الله لتسليط الضوء من خلال منشوراتهم وأبحاثهم العلمية على النظريات القانونية الموجودة في القرآن الكريم في مختلف المجالات العملية، لإظهار دور الإسلام في تطوير الفقه القانوني العالمي على مختلف الأصعدة، والتأكيد على خلود هذه الشريعة وعظمتها.
- هذا وما كان من الصواب والتوفيق في هذا البحث فمن الله وحده، وما كان فيه من النسيان أو النقص أو الخطأ فمني وحدي ومن الشيطان. والحمد لله ربّ العالمين.

الحواشي:

- (1) يوسف عبد الله القرضاوي، 2011م: شمول الإسلام، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، ص12.
- (2) عبد الرحمن بكر، 1970م: علاقات العمل في الإسلام، المؤسسة الثقافية العمالية، القاهرة، ص15.

- (3) ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، ت 711هـ) 1414هـ: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج1، ص698.
- (4) محمد مصطفى الزحيلي، 1982م: وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية، مكتبة دار البيان، دمشق، ط1، ج1 وج2، ص415-416-417.
- (5) محمد سليمان فرج المومني، 2019م: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاال الواردة في آية الدّين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، الأردن، المجلد 1، العدد 36، ص813.
- (6) محمد مصطفى الزحيلي، 1419هـ/1998م: أصول المحاكمات الشرعية والمدنية، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، ص191.
- (7) الجصاص (أبو بكر أحمد بن علي الرازي، ت 370هـ) 1412هـ/1992م: أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص658.
- (8) القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ت 671هـ) 1384هـ/1964م: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، ج3، ص401.
- (9) الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس، ت 204هـ) 1410هـ/1990م: الأم، دار الفكر، بيروت، مجلد2، ج3، ص88.
- (10) ابن قدامة (عبد الله بن أحمد المقدسي، ت 620هـ) 1417هـ/1997م: المغني، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط3، ج6، ص444.
- (11) الجصاص: أحكام القرآن، ج1، ص658.
- (12) محمد الطاهر ابن عاشور، 1984م: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ج3، ص100.
- (13) المومني: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاال الواردة في آية الدّين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، ص815.
- (14) المرجع نفسه، ص841-840-819.
- (15) ابن فرحون: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ج1، ص324.

- (16) المازري (أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، ت 536هـ) 1988م: **المُعلّم بفوائد مسلم**، تحقيق فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، بدون بلد نشر، ط2، ج2، ص497. ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، ت 456هـ) بدون تاريخ نشر: **المحلى بالآثار**، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، دار الفكر، بيروت، ج6، ص352.
- (17) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، مفسر ومؤرخ وفقهه، ذهب إلى مصر فسار إلى الفسطاط في سنة 253هـ— وأخذ على علمائها علوم مالك والشافعي، وأقْبَبَ بإمام المفسرين، الشهير بالإمام أبو جعفر الطبري (224-310هـ، 839-923م). الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت 748هـ) 1405هـ/1985م: **سير أعلام النبلاء**، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بدون بلد نشر، ط3، ج14، ص267.
- (18) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، صحابي محدث وفقهه وحافظ ومُفسّر، وابن عم النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وأحد المكثرين لرواية الحديث، حيث روى 1660 حديث عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، الشهير بابن عباس (3 ق هـ-68هـ، 618-687م). المازري: **المُعلّم بفوائد مسلم**، ط2، ج1، ص540.
- (19) المومني: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاط الواردة في آية الدّين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، ص817.
- (20) ابن حزم: **المحلى بالآثار**، ج6، ص352.
- (21) المومني: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاط الواردة في آية الدّين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، ص818.
- (22) مثل الشيخ محمد رشيد رضا، ومحمد عبده، وسيد قطب، والشيخ بن عاشور، والشيخ إبراهيم القطان، والشيخ أحمد مصطفى المراغي. المرجع نفسه، ص820.
- (23) المرجع نفسه، ص820.
- (24) الغزنوي سراج الدين (عمر بن إسحق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص الحنفي، ت 773هـ) 1406هـ/1986م: **الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة**، مؤسسة الكتب الثقافية، بدون بلد نشر، ط1، ص73. المازري: **المُعلّم بفوائد مسلم**، ط2، ج2، ص254.

- (25) القاضي أبو يعلى ابن الفراء (القاضي أبو يعلى الفراء محمد بن الحسين بن محمد بن البغدادي الحنبلي، ت 458هـ) 1431هـ/2010م: التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف على مذهب أحمد، تحقيق لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، بدون بلد نشر، ط1، ج3، ص37. القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ت 671هـ) 1384هـ/1964م: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، ج5، ص153.
- (26) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص383-384.
- (27) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص101-102.
- (28) المرجع نفسه، ج3، ص101.
- (29) الحطاب الرُعيني (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُعيني المالكي، ت 954هـ) 1412هـ/1992م: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، بدون بلد نشر، ط3، ج6، ص115.
- (30) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص384.
- (31) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص101.
- (32) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص384.
- (33) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص102.
- (34) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص384.
- (35) مصطفى أحمد الزرقا، 1999م: المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، دار القلم، دمشق، ط1، ص321-322.
- (36) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص101.
- (37) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص384.
- (38) ابن منظور: لسان العرب، ط3، ج11، ص631.
- (39) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص104.
- (40) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص385-388.
- (41) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص385.
- (42) المومني: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاال الواردة في آية الدين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، ص835.

- (43) المومني: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاط الواردة في آية الدّين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، ص836.
- (44) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص104.
- (45) الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج6، ص43.
- (46) المرجع نفسه، ج6، ص76.
- (47) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص114.
- (48) المومني: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاط الواردة في آية الدّين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، ص818.
- (49) الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير، ت 310هـ) بدون تاريخ نشر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود محمد شاكر، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، ج6، ص53.
- (50) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص101-102-117.
- (51) الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج6، ص62.
- (52) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص105.
- (53) ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت 774هـ) 1419هـ: تفسير القرآن العظيم، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج1، ص562.
- (54) المومني: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاط الواردة في آية الدّين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، ص819-840-841.
- (55) ابن منظور: لسان العرب، ط3، ج3، ص239-340.
- (56) ابن عابدين (محمد أمين، ت 1252هـ) 1415هـ/1994م: ردّ المختار على الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص172-173.
- (57) المومني: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاط الواردة في آية الدّين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، ص824-825.
- (58) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج1، ص562.
- (59) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص403-404.
- (60) عبد الله بن عمر بن الخطاب، محدث وفقهيه وصحابي من صغار الصحابة، وابن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وأحد المكثرين في الفنون⁴¹⁸، وكذلك هو من المكثرين في رواية الحديث

- ط3، ج3، ص203-204.
- (61) أبو موسى عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب الأشعري، صحابي، الإمام الكبير، الفقيه المقرئ، الشهير بأبي موسى الأشعري (مُختلف في تاريخ ولادته ووفاته). المرجع نفسه، ط3، ج2، ص380-381.
- (62) الضحاك بن مزاحم الهلالي، تابعي، مفسر، وأحد رواة الحديث النبوي، روى له أصحاب السنن الأربعة، الشهير بالضحاك (مُختلف في تاريخ ولادته ووفاته). المرجع نفسه، ط3، ج4، ص598-599.
- (63) أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان، فقيه وعالم حديث، وهو من الفقهاء والتابعين في القرن الأول والثاني الهجري، الشهير بعطاء (27-114هـ، 647-732م). المرجع نفسه، ط3، ج5، ص83-84.
- (64) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص402.
- (65) الغزنوي سراج الدين: الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، ط1، ص73. المازري: المُعلم بفوائد مسلم، ط2، ج2، ص254.
- (66) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص153.
- (67) الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير، ت 310هـ) 1442هـ/2001م: تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، ج5، ص86.
- (68) ابن عابدين: ردّ المختار على الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار، ص173.
- (69) السرخسي (محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، ت 483هـ) بدون تاريخ نشر: المبسوط، تحقيق جمع من أفاضل العلماء، السعادة، مصر، ج16، ص134.
- (70) الحطاب الرُعيني: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ط3، ج6، ص151.
- (71) الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ت 505هـ) 1417هـ: الوسيط في المذهب، تحقيق أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط1، ج6، ص454.
- (72) ابن عابدين: ردّ المختار على الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار، ص173.
- (73) السرخسي: المبسوط، ج16، ص134. 419

- (74) الحطاب الرُّعيني: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ط3، ج6، ص151.
- (75) الغزالي: الوسيط في المذهب، ط1، ج6، ص454.
- (76) ابن قدامة: المغني، ط3، ج14، ص185-187.
- (77) شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية: صحابي، أصله من اليمن، وكان مأموناً في القضاء، له باع في الأدب والشعر، قال عنه علي بن أبي طالب: «شريح أفضى العرب»، الشهير بشريح (32 ق هـ-78هـ، 590-697م). الذهبي: سير أعلام النبلاء، ط3، ج4، ص100-101.
- (78) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب ابن راهويه: عالم خراسان في عصره، وهو أحد كبار الحفاظ، طاف البلاد لجمع الحديث وأخذ عنه الامام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم، الشهير بابن راهويه (161-238هـ، 778-853م). المازري: المُعلم بفوائد مسلم، ط2، ج1، ص524.
- (79) عثمان أبو عمرو ابن سليمان بن جرّموز البصري، فقيه البصرة، من رواة الحديث، ومن فقهاء التابعين بالبصرة، الشهير بعثمان البتي (ت 143هـ). الذهبي: سير أعلام النبلاء، ط3، ج6، ص148-149.
- (80) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص389-390.
- (81) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج1، ص561.
- (82) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص395.
- (83) السرخسي: المبسوط، ج16، ص113.
- (84) المرجع نفسه، ج3، ص391.
- (85) ابن عابدين: ردّ المختار على الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار، ص174.
- (86) المرجع نفسه، ص174.
- (87) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج1، ص561-562.
- (88) ابن عابدين: ردّ المختار على الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار، ص173.
- (89) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص399.
- (90) المرجع نفسه، ج3، ص397.
- (91) ابن عابدين: ردّ المختار على الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار، ص173.
- (92) المرجع نفسه، ص173.
- (93) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج1، ص562⁴²⁰.

- (94) محمد سامر عاشور، 2018م: القانون التجاري (الأعمال التجارية والتاجر والمتجر) 1، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سورية، ص 2-3-6.
- (95) ابن فرحون (إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون برهان الدين اليعمري، ت 799هـ) 1406هـ/1986م: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، ج1، ص 258-443.
- (96) ابن عابدين: ردّ المختار على الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار، ص 173-174.
- (97) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج1، ص 562.
- (98) ابن عثيمين (محمد بن صالح بن محمد العثيمين، ت 1421هـ) 1423هـ: تفسير الفاتحة والبقرة، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، ج3، ص 417.
- (99) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج1، ص 561-562.
- (100) المحلي (جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، ت 864هـ) والسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت 911هـ) بدون تاريخ نشر: تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، ط1، ص 63.
- (101) المومني: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاال الواردة في آية الدين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، ص 840.

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر:

1. القرآن الكريم.

ثانياً- المراجع:

2. ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، ت 456هـ) بدون تاريخ نشر: المحلى بالآثار، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، دار الفكر، بيروت، ج6.
3. ابن عابدين (محمد أمين، ت 1252هـ) 1415هـ/1994م: ردّ المختار على الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
4. ابن عثيمين (محمد بن صالح بن محمد العثيمين، ت 1421هـ) 1423هـ: تفسير الفاتحة والبقرة، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، ج3.
5. ابن فرحون (إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون برهان الدين اليعمري، ت 799هـ) 1406هـ/1986م: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، ج1.
6. ابن قدامة (عبد الله بن أحمد المقدسي، ت 620هـ) 1417هـ/1997م: المغني، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط3، ج6.
7. ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت 774هـ) 1419هـ: تفسير القرآن العظيم، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج1.
8. ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، ت 711هـ) 1414هـ: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج11.
9. الجصاص (أبو بكر أحمد بن علي الرازي، ت 370هـ) 1412هـ/1992م: أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1.
10. الخطاب الرّعيني (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالخطاب الرّعيني المالكي، ت 954هـ) 1412هـ/1992م: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، بدون بلد نشر، ط3، ج6.

11. **الذهبي** (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت 748هـ) 1405هـ/1985م: سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بدون بلد نشر، ط3، ج14.
12. **السرخسي** (محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، ت 483هـ) بدون تاريخ نشر: المبسوط، تحقيق جمع من أفاضل العلماء، السعادة، مصر، ج16.
13. **الشافعي** (أبو عبد الله محمد بن إدريس، ت 204هـ) 1410هـ/1990م: الأم، دار الفكر، بيروت، مجلد2، ج3.
14. **الطبري** (أبو جعفر محمد بن جرير، ت 310هـ) 1442هـ/2001م: تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، ج5.
15. **الطبري** (أبو جعفر محمد بن جرير، ت 310هـ) بدون تاريخ نشر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود محمد شاكر، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، ج6.
16. **عبد الرحمن بكر**، 1970م: علاقات العمل في الإسلام، المؤسسة الثقافية العمالية، القاهرة.
17. **عماد عبد الكريم الخصاونة**، 2009م: "منهج القرآن في عرض آيات الأحكام"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الأردن، المجلد 5، العدد 2/أ.
18. **الغزالي** (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ت 505هـ) 1417هـ: الوسيط في المذهب، تحقيق أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط1، ج6.
19. **الغزنوي سراج الدين** (عمر بن إسحق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص الحنفي، ت 773هـ) 1406هـ/1986م: الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، مؤسسة الكتب الثقافية، بدون بلد نشر، ط1.
20. **القاضي أبو يعلى ابن الفراء** (القاضي أبو يعلى الفراء محمد بن الحسين بن محمد بن البغدادي الحنبلي، ت 458هـ) 1431هـ/2010م: التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف على مذهب أحمد، تحقيق لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، بدون بلد نشر، ط1، ج3.
21. **القرطبي** (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ت 671هـ) 1384هـ/1964م: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، ج3.

22. المازري (أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، ت 536هـ) 1988م: المُعَلِّمُ بفوائد مسلم، تحقيق فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقق والدراسات بيت الحكمة، بدون بلد نشر، ط2، ج2.
23. المحلي (جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، ت 864هـ) والسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت 911هـ) بدون تاريخ نشر: تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، ط1.
24. محمد الطاهر ابن عاشور، 1984م: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ج3.
25. محمد سامر عاشور، 2018م: القانون التجاري 1 (الأعمال التجارية والتاجر والمتجر)، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سورية.
26. محمد سليمان فرج المومني، 2019م: "أحكام الكتابة والشهادة والإملاال الواردة في آية الدِّين وأثرها في استقرار المجتمع وأمنه (دراسة فقهية مقاصدية)"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، الأردن، المجلد 1، العدد 36.
27. محمد مصطفى الزحيلي، 1419هـ/1998م: أصول المحاكمات الشرعية والمدنية، مكتبة وهبة للطباعة والنشر.
28. محمد مصطفى الزحيلي، 1982م: وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية، مكتبة دار البيان، دمشق، ط1، ج1 وج2.
29. مصطفى أحمد الزرقا، 1999م: المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، دار القلم، دمشق، ط1.
30. يوسف عبد الله القرضاوي، 2011م: شمول الإسلام، مكتبة وهبة للطباعة والنشر.